أهم مواد التراث التي يمكن خدمتها بالصناعات الثقافية
المواد المهمة ومنهج خدمتها الصناعي

أ. د عمار الطالبي
جامعة الجزائر

مقدمة :

لا تخفى أهمية التراث الفكري للأمة الإسلامية الذي يمثل رؤيتها للعالم، في مختلف فترات تاريخها، وهو في الوقت نفسه سجل لإبداعها، وتطويرها للمعارف الإنسانية وتجديدها لما وصلت إليه الحضارات القديمة، فالثقافة الإسلامية بمعناها الواسع إنما هي بمثابة الدم الذي يجري في أوصالها، ليحفظ لها هويتها الحضارية، وسماتها التي تمتاز بها عن غيرها. ولئن تنوعت هذه الملامح، وتعددت ألوانها بتعدد الأجناس والأقاليم، فإنها تجمعها وحدة عامة في أساسها الروحي الذي تقوم عليه.

وإذا كانت الأمم اليوم تسعى إلى التكتل والتوحيد، فإن أمتنا ما كان ينبغي لها أن تغفل عن أسس هذه الوحدة، ومقوماتها التي تضمن لها تجمعها من جديد، لتحفظ مصالحها العامة، والدفاع عنها في المجال الدولي

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اجتماع خبراء لدراسة سبل تطوير التراث.
عمان 1 - 3 تشرين الثاني 2008.

الذي أخذ يتسع نفوذه الثقافي والسياسي والاقتصادي، ويكتسح العالم، بالتقنية، واقتصاد المعرفة، وبسرعة نمو ما يسمى بمجتمع المعرفة.

وقد أحسنت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية اختيار هذا الموضوع، وتوجيه أنظار الباحثين إلى العناية به، على ضوء الصناعات الثقافية ومؤسساتها.

1 - مفهوم الصناعات الثقافية[1]:

استعمل هذا المفهوم أول مرة في القرن الماضي سنة 1947، ضمن مدرسة فرانكفورت النقدية، وخاصة ثيودور أدرنو[2] وماكس هركهايمر[3]، ولكن استعمل هذا المصطلح في معنى سلبي نقدي للثقافة الغربية الرأسمالية، التي تقضي بصفتها الصناعية على الإبداع، وتمثل خطرا على الفن وحرية الفكر، ولخدمة أغراض سياسية لتبقى الشعوب خاضعة للسوق، ومنافعه، ولتشبع ضرورات وحاجات خلقتها الرأسمالية، وترى هذه المدرسة أن الضرورة الحقيقية هي الحرية والإبداع حتى لا يصبح المبدع آلة. ولا يخفى أن هذا النقد، وهذه النظرة قامت على أيديولوجية المادية التاريخية، والمادية الجدلية، والنظرية الماركسية في تحليل المجتمع على أساس فكرة الطبقية، فهذه الثقافة الصناعية تؤدي إلى الهيمنة على الأيدي العاملة وتعوق الحركة الثورية في نظرها، وتهمش الطبقة العاملة، وتؤدي إلى احتكار الشركات للإنتاج الثقافي، ويكون ذلك قوة ونفعا لفئة قليلة من المجتمع، تعتمد على استغلال رأسمالي مفسد، وبذلك تصبح

الثقافة صناعة وبضاعة تعمل الشركات لصنعها وتسويقها، كصناعة الكتاب مثلا، وترويجه ونشره على نطاق واسع في العالم، وقد تصنع هذه الشركات ما هو مشبع للغرائز، وجذاب للنفوس من أجل الربح لا الثقافة، فهذا بالنسبة للكتاب فما بالك بالسينما والفيديو، والتلفزة والأنترنت، ولذلك نرى مؤسسات ثقافية اقتصادية مسيطرة على جوانب كثيرة من الثقافة، فهي بمثابة إمبراطورية ثقافية تستولي على المبدعين، وتغدق عليهم الجوائز، وتوجههم لخدمة أغراضها الاقتصادية.

لكن مفهوم الصناعة الثقافية منذ السبعينات اتخذ منهجا تحليليا آخر وأصبح له معنى إيجابي أيضا، وتسمى هذه الصناعات كذلك بصناعات المحتوى[4]، وهي مجموعة الأنشطة الثقافية الاقتصادية التي تحوّل وظائف الإبداع والإنتاج إلى وظائف صناعية للإنتاج على نطاق واسع، وتسويق ذلك في أنحاء مختلفة من العالم، وترجع هذه الصناعات أساسا إلى الإبداع الفردي مصدرا لها وإلى النبوغ والمهارة، وما يتسم به الأفراد من قدرات إبداعية وتحول هذه الإمكانات إلى صناعة كما قلنا، ويمكن أن تؤدي إلى اكتساب ثروة هائلة، وإلى تشغيل عمال كثيرين، باستغلال هذه الخاصية الثقافية أو العقلية واستثمارها في شكل أفلام، فيديو، نشر كتب، برامج متلفزة، مادة تذاع أو تمثل في مسرح، أو ألعاب كمبيوتر، يعبر ذلك كله عن الأعمال الذهنية والفنية للأفراد.

ويقتضي ذلك وسائل تقنية متعددة، كاستعمال تقنيات الاتصال كما هو معلوم.

كما يقتضي أن تقوم بذلك مؤسسات كبيرة لها قدرة على التمويل وجوانب قانونية أو تشريعية، تحمي الحقوق الأدبية والفنية، وجوانب اقتصادية في إعادة الإنتاج.

وبذلك كله يمكن أن ننتهي إلى تعريف تقريبي للصناعات الثقافية: وهو أنها مجموعة من مؤسسات منتجة بمناهج تقنية صناعية لمنتجات ثقافية اقتصادية، قيمتها الجوهرية في محتواها الرمزي (الفكري)، ولا فصل في هذا المجال بين السياسة الثقافية، والصناعة الثقافية، والاقتصادية، وتصدير الثقافة الصناعية التي للدول القوية ثقافيا وتقنيا القادرة على إنتاج ثقافتها، ربما يؤدي إلى تآكل الثقافات التقليدية وانقراضها لأنها لا تستطيع أن تدافع عن نفسها ضد الضغوط الخارجية، وعدوان الثقافات الكاسحة ببضائعها الثقافية المصنعة المبهرة في مضمونها ووسائلها في الإنتاج والتوزيع.

وبهذا فإنه لا يمكن لأي دولة أو جماعة محلية أن تبقى غير مبالية بتصنيع الثقافة كما أن مسألة السياسة الثقافية تطرح على كل مستويات الجماعات السياسية على نطاق العالم[5]

فإن السياسة الثقافية اليوم تقوم على أساس أن الصناعات الثقافية فرع مهم من الاقتصاد، تصنع وظائف، كما أن الثقافة عامة عامل فعال من عوامل التنمية الاقتصادية، وكل سياسة اقتصادية ترتبط بجانب ثقافي بالضرورة، وتقوم السياسة الثقافية على حماية تراثها وعلى نقل التقاليد الثقافية إلى الأجيال وهذا النقل إنما يقوم على التراث الموروث

من الماضي للحفاظ على الهوية ولتجديده والإضافة إليه، ويرتبط ذلك بالتربية التي تنقل التراث الثقافي إلى الأجيال، وتؤدي ذلك مؤسسات عمومية كإدارة التراث التابعة لوزارة الثقافة مثلا، وغيرها من المؤسسات والجماعات. إن عولمة الثقافة ناتجة عن التطور الصناعي التقني الهائل.

إن الآلات التي تصنع المنتجات الثقافية، ووسائل توزيعها القوية غيرت الطريقة التقليدية لنقل الثقافة، والتواصل بين الثقافات تغييرا مهولا، وربما حولت المبدع إلى عامل تابع، والثقافة إلى منتجات مصنعة، فالآلات تصنع المنتجات الثقافية ووسائل توزيعها بكفاءة عالية، وبذلك فإن الصناعات الثقافية هي الأنشطة الصناعية التي تنتج وتسوق الخِطاب، والفن، والصورة، والكتاب، وما إلى ذلك إلى الأسواق العالمية، باستعمال التسجيل الصوتي والتقنيات الاتصالية الجديدة كالانترنت وغيرها، فالصناعة تبدو وكأنها ثقافة أو عنصر منها، وهذه الظاهرة فريدة جديدة في تاريخ الإنسانية، لم تظهر إلا في الخمسينات من القرن الماضي، إنها صناعات متنافسة في الأسواق منتجاتها، وتتجدد باستمرار في جهتها المادية ومحتواها[6] وهما عنصران لا ينفصلان، وخاصة التطور الذي حدث في بداية التسعينات باستعمال الكابل[7] والأقمار الاصطناعية وهو ما يسمى التقنيات الجديدة.

فحدثت بذلك ظاهرة العولمة بوضوح، إنها ظاهرة تاريخية لها أثرها البالغ في رحلة الثقافات إلى مختلف أنحاء العالم، وبذلك فإن تطور المطابع وانتشار الصحف تطرح مسألة الحرية في التعبير والاتصال وهي

مشكلة تتنازع فيها جهات مختلفة، وبالجملة فإن الصناعات الثقافية والاتصالات تتخذ مكانة مهمة في مجموعة الأنظمة الاقتصادية الثقافية مثل الحفاظ على التراث، ويشمل ذلك القطاع الذي ينتج الكتاب والصحة والموسيقى والسينما، والوسائل السمعية البصرية، وأهميتها ترجع إلى أنها تعيد الإنتاج بكمية هائلة، وتوزع على نطاق واسع البضائع الثقافية والخدمات المعرفية بإجراءات صناعية تقنية، وتقع حماية هذه المنتجات عادة بقوانين، وإن كانت لا تنجو من السطو على الحقوق الأدبية والملكية الفكرية، ويشمل ذلك ما تقتضيه الصناعات الثقافية من تمويل، ومن خبراء في تحويل المحتوى إلى صناعة.

- معنى المحتوى الثقافي:

ويمكن تحديد المحتوى الثقافي أيضا بأنه مجمل ما يخزن من تراث ومعلومات بصيغة رقمية في الحواسيب، وما يدخل في الشبكات الحاسوبية مما يمكن الرجوع إليه بسهولة وباقتصاد في الوقت، دون السعي إلى مجلدات المكتبات والبحث عن مظان المعلومات بين هذه الأكوام من المجلدات.

2 - أهم الموارد التراثية التي يمكن حفظها وتطويرها:

هذا الموضوع يحتاج في الواقع إلى لجنة من الخبراء تقوم بمسح التراث وتص فه، واختيار مجموعة من المواد لما لها من أهمية، يمكن توظيفها في

مجال التربية والبحث والتحليل التاريخي، ومع ذلك فإنه يمكن اقتراح خطوط عامة في هذا المجال مستعينين بتصنيف القدماء للعلوم[8] إلى علوم تقليدية وإلى علوم عقلية.

أ ـ العلوم التقليدية تشمل:

- القرآن وعلومه بما في ذلك التفسير والقراءات.
- الحديث وعلومه.
- أصول الدين.
- أصول الفقه.
- الفقه المذهبي والمقارن.
- التصوف.
- تاريخ الأمة الإسلامية الحضاري (السياسي، الاجتماعي، المعماري).
- اللغات الإسلامية (تحتاج إلى مناقشة وهل تترك كل لغة إلى أهلها) والعناية بالعربية خاصة لأنها لغة القرآن.

ب ـ : العلوم العقلية.

- الفلسفة.
- المنطق، والجدل وأدب المناظرة.
- تاريخ المنهج العلمي.
- الرياضيات (الهندسة والحساب).
- الفلك.
- العلم الطبيعي.

- الكيمياء.
- الطب.
- علم الفلاحة.
- الاقتصاد.
- الاجتماع.
- علم النفس.
- الفنون والآداب.
- التربية.
- الفقه السياسي (باعتباره فلسفة وعلما) بما في ذلك العلاقات الدولية.
- الجغرافيا.
- علوم البحار.
- وأما التصنيف الحديث فهو يقوم على: العلوم التجريبية، والعلوم الصورية: الرياضيات والمنطق.

3 - منهج حفظ التراث وتطويره:

ينبغي التنبيه إلى أن كثيرا من المخطوطات في العالم الإسلامي آيلة إلى الفناء إما بسبب العوامل البيئية كالحرارة والرطوبة، وإما بسبب الإهمال وعدم معرفة قيمتها العلمية بالنسبة لمالكيها، والضن بها على الباحثين، وإما بسبب بيعها وتهريبها لمن يتاجر بها، وينقلها إلى الأجانب، وإلى المكتبات الخاصة، ولذلك فإن:

1 – الخطوة الأولى: تتمثل في مسح ما يوجد من مخطوطات في المكتبات العامة والخاصة في العالم الإسلامي وفي العالم الأجنبي.

2 – وضع فهرس عام لها (توجد فهارس كثيرة تجمع ويضاف إليها ما لم يفهرس).

3 – فهرس شامل لكل المطبوعات في العالم الإسلامي وذلك بأن تكون في كل بلد من العالم الإسلامي (أي كل دولة) لجنة مختصة يوكل إليها ذلك على أن ترتبط بمجمع مركزي مختص يكون منسقا لهذه الأعمال كلها.

4 – يواصل عمل الفهرسة والمسح لكل ما ينتج في العالم الإسلامي من دراسات وأبحاث وإبداع.

– وبما أن المحتوى التراثي الإسلامي أصبح مهما في عصر اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات فإنه من الضروري بعد حصر الإنتاج الثقافي التراثي أن:

1 – يبوب المحتوى ويعالج ويخزن في أبواب يسهل الرجوع إليها باستعمال أدوات البرمجة كقواعد المعرفة والنظم الخبيرة[9] والمعطيات[10] وكذلك برمجيات الفهرست[11].

2 – تحويل كل ذلك المحتوى إلى صيغة رقمية[12]، وذلك بإدخال تراث هذه الأمة بجملته من مؤلفات، وموسوعات، ومجلات، وصور، ورسوم وما إلى ذلك من معلومات بعد تحويلها إلى صيغ رقمية وإدخالها إلى الحاسوب وتخزينها وترميزها رقميا، وكذلك باستعمال وسائط التخزين

الرقمية مثل القرص المضغوط أو المتراص[13]، أو القرص المغناطيسي[14] وبذلك يمكن تخزين ملايير الصفحات[15] وقد بلغ مجمل ما في الأنترنت من مختلف اللغات سنة 2002، 313 بليون صفحة يرى بعض الباحثين أن الأنترنت عبارة عن قارة سابعة حرة خالية من السكان الحقيقيين، تجري فيها تجارة البضائع المختلفة بدون ضرائب، ولا وسائط، بدون دولة ولا أحزاب ولا نقابات.

- كما يمكن استعمال الكتاب الالكتروني، وتشبيك الجامعات ومراكز البحوث، والصناعات الثقافية حتى يتحقق مستوى الشمول أو ما يقرب منه، ويقتضي هذا كله تعاون الدول الإسلامية والمراكز والجمعيات العلمية الخاصة والشركات، وبذلك نخفف من الهوة الرقمية التي تفصلنا عن الأمم المتقدمة.

- ويمكن أن نصل بعد ذلك إلى مرحلة الطباعة، ومرحلة النشر، حتى يتمكن الباحثون والطلاب وعامة الناس من استعمال هذه الذخيرة العظيمة أو توضع على الانترنت في صيغتها الرقمية القابلة للنشر الرقمي[16]، ليفيد منها سكان العالم الإسلامي (مليار ومائتان مليون نسمة).

- يمكن بذلك تكوين مكتبات محوسبة لها صلة بشبكة موحدة، بحيث تتشابك فيما بينها ويمد بعضها بعضا آخر.

- كما أنه يمكن تكوين برامج للترجمة الآلية نظرا لتعدد لغات العالم الإسلامي.

ويساعد على ذلك أن يجعل المؤلفون مواقع لمؤلفاتهم.

أما المعلومات الحديثة والمعاصرة فيمكن أن نسلك فيها منهجا آخر في تصنيف المعلومات يضع المهندسون المتخصصون لها برمجيات مناسبة مثل:

- العلم والتقنية: المتخصصون، مراكز البحوث والمختبرات والمدارس العليا، والجامعات، والمراصد الفلكية...

- الثقافة: الفكر، الأدب، الفن، (الموسيقى الرسم) التربية، التقاليد الاجتماعية الآثار، والمتاحف.

- النشر: المجلات، الدوريات، الصحف، الكتب.

- الاقتصاد: الإنتاج، البنوك، الشركات، المصانع، الاستيراد، التصدير...

- وبالجملة فإنه يمكن إنجاز دائرة معارف إسلامية شاملة بالإضافة إلى دوائر المعارف الموجودة كدائرة المعارف التركية والإيرانية مثلا، وكان المستشرقون قد أنجزوا دائرة معارف إسلامية وهي مع ما يمكن أن يقال فيها، ونحن عجزنا عن إتمام مجرد ترجمتها إلى العربية، وقد صدرت الطبعة الثانية منها وجددت المعلومات فيها، وهي على وشك التمام.

- ويمكن جمع المصطلحات العلمية في العلوم الشرعية والعلوم الأخرى من خلال النصوص.

ويمكن القول بأن هذا العمل الذي نحن مقدمون عليه ليس يسيرا لا من حيث الخبراء والأطر، ولا من حيث التمويل، ولا من حيث الآماد:

القصيرة والمتوسطة والطويلة، ولا من حيث التنسيق بين اللجان المحلية في كل دولة، واللجنة العامة المركزية المنسقة، ولا من حيث اللغات، ولهذا فإن إنجاز ذلك كله يتطلب دراسة متأنية وتخطيطا علميا واضح المعالم، ووقتا كافيا محددا.

نسأل الله العون والتوفيق في خدمة تراث الأمة.

الهوامش:

1- Culture Industry

2 - Theodor Adorno (1903- 1969)

3 - Max Harkheimer (1895- 1973)

4 - Max Harkheimer

5 - Jean - Pierre warnier La mondialisation de la culture, La Decouverte Paris, 1999 P. 62

6 - ويسمى العنصر المادي بالانجليزية Hardware, أو Medium ويسمى المحتوى Message أو Software

7 - Cable

8 - انظر مثلا مقدمة ابن خلدون.

9 - Expert system

10- Data base

11- Indexing

12- Digital

13 - Jaques, Attali "Le septieme continent",In: Le Monde, 7 Aout, 1997, P. 10.

14- CD ROM

15 - Diskette

16- Web page تتصدر اللغة الانجليزية كل اللغات بنسبة 68,4٪ ثم تليها اللغة اليابانية ثم الألمانية ثم الصينية.

17- فإنها امدونة الآثار الأدبية والعلمية الفرنسية للقرنين (19- 20) اعتمد عليها لوضع معجم جامع للغة الفرنسية وكذلك من المدونات النصية المحوسبة القاعدة التي عنوانها: Frantext تحوي 3500 كتاب من القرن (16- 20) مع إضافة ما يستجد.